

نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/2019/41*
Original: English

48 مليار دولار وفي تزايد: تقدير الأمم المتحدة لخسائر الإيرادات العامة الفلسطينية من جراء الاحتلال خلال الفترة 2000-2017

جنيف، 2 كانون الأول/ديسمبر 2019 - تقدر التكلفة المالية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال، على مدى الفترة 2000-2017، بمبلغ 47.7 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل ثلاث مرات حجم الاقتصاد الفلسطيني في عام 2017، وتواصل هذه التكلفة في الارتفاع وفقاً لآخر تقرير قدمه الأونكتاد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وجاء في التقرير المعنون "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: الجوانب المالية" أن المبلغ المذكور يشمل خسائر الإيرادات العامة في الفترة المذكورة والفوائد المتراكمة عليها والمقدرة بحوالي 28.2 مليار دولار، وكما يتضمن هذا المبلغ 6.6 مليار دولار من الإيرادات المالية الفلسطينية المسربة إلى إسرائيل.

وكان من الممكن للمبلغ المقدر للتكلفة المالية التراكمية للاحتلال أن يغطي أكثر من قيمة عجز الميزانية الفلسطينية خلال الفترة المذكورة، والمقدر بحوالي 17.7 مليار دولار، ليولد فائضاً يضاهي ضعف حجم العجز تقريباً، أو كان من الممكن زيادة الإنفاق التنموي للحكومة الفلسطينية، البالغ 4.5 مليار دولار خلال فترة التحليل، بأكثر من عشرة أضعاف.

وتشير محاكاة نموذج الأونكتاد للاقتصاد الفلسطيني، القائمة على افتراض أن الاقتصاد الفلسطيني لم يتكبد تكاليف الاحتلال المالية، بل ضُحّت بشكل سنوي في الاقتصاد من خلال سياسات مالية توسعية، إلى أن الاقتصاد الفلسطيني كان سيولد مليوني فرصة عمل خلال فترة الثمانية عشر عاماً، بمتوسط 111 000 وظيفة كل عام.

ويفترض تقييم التكلفة المالية للاحتلال أن للفلسطينيين سيطرة كاملة على شئونهم المالية وعدم وجود للاحتلال، بينما يفترض تقييم تكلفة التسرب المالي الفلسطيني إلى إسرائيل الوضع الراهن لكن مع تنفيذ بروتوكول باريس تنفيذاً صحيحاً ومتوازناً.

ويعزو التقرير الخسائر المالية إلى التدابير التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والتي تشمل، من بين أمور أخرى، القيود المفروضة على حرية تنقل الشعب الفلسطيني والسلع الفلسطينية؛ وسيطرة إسرائيل على المنطقة "جيم" في الضفة الغربية وجميع نقاط العبور الحدودية؛ وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في الاستفادة من أرضه وموارده الطبيعية والبشرية بحرية؛ وحرمان الحكومة الفلسطينية من السيطرة الحقيقية على مواردها المالية.

ويضيف هذا التقرير إلى بحوث الأونكتاد السابقة بشأن تسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى إسرائيل والتكلفة الاقتصادية للاحتلال، التي أجريت استجابة للقرارات الخمسة للجمعية العامة للأمم المتحدة (20/69 و 12/70 و 20/71 و 13/72 و 18/73) التي تطلب من الأونكتاد تقييم التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي التي يتكبدها الشعب الفلسطيني وتقديم تقارير عنها.

* جهة الاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 58 28, +41 79 502 43 11.

unctadpress@unctad.org, http://unctad.org/press

لتلقي نشراتنا الصحفية، الرجاء التسجيل على الرابط: <http://unctad.org/en/Pages/RegisterJournalist.aspx>.

ويجب الإشارة إلى أن التكلفة المالية هي جزء من إجمالي الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال وتتكون من عنصرين هما: تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل، والخسائر المالية الأخرى الناتجة عن السياسات والتدابير المفروضة تحت الاحتلال المطول.

ووفقاً للتقرير، تعتبر تقديرات التكاليف المالية للاحتلال تقديرات متحفظة وغير كاملة. ولذلك، هناك حاجة إلى مزيد من البحث لتحديد وقياس القنوات الأخرى للخسائر المالية الفلسطينية. لكن على أي حال فمن الواضح أن التسرب المالي والتكلفة المالية يرسخان الهشاشة المالية لدولة فلسطين ويقوضان قدرتها على التخطيط وتمويل التنمية لتوجيه الاقتصاد نحو النمو المستدام.

ويبين التقرير أن إيقاف التكلفة المالية للاحتلال يتطلب تغييراً جوهرياً في العديد من الترتيبات المعمول بها، بما في ذلك: الترتيبات الخاصة بنقاط العبور الحدودية ووصول المسؤولين الفلسطينيين إلى هذه النقاط وكذلك وصولهم إلى المنطقة "جيم"؛ وسياسات الاستيراد وآليات مراقبة الواردات؛ وتبادل المعلومات والبيانات والسجلات المتعلقة بالاستيراد.

ويوصي التقرير الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بالتفاوض بشأن جميع القضايا المتعلقة لتسوية الإيرادات المتراكمة المستحقة للشعب الفلسطيني، وإنشاء آلية يمكن من خلالها أن تقوم حكومة إسرائيل بإطلاع الفلسطينيين على جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالتجارة والموارد المالية الفلسطينية.

وتتمسك الأمم المتحدة بموقفها الثابت بأن السلام الدائم والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض. وسيواصل الأمين العام كفالة أن تعمل الأمم المتحدة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتمتع بمقومات البقاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة، وتكون القدس عاصمة للدولتين معاً، بما يتفق مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومع القانون الدولي.

*** ** ***